الجملة الحالية في "دلائل الإعجاز"

محمود راشد أنيس

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية

الملخص

يتناول البحث كلام الجرجاني على الجملة الحالية في كتابه "دلائل الإعجاز"؛ فيبدأ بعرض ما ذكره من أحكامها التي استقاها من مخزونه النحوي، ومفاده أنه إذا كانت الحال جملة اسميّة غلب عليها أن تجيء مقرونة بالواو، شريطة ألا يكون مبتدؤها ضميراً منفصلاً، وألا يكون خبرها شبه جملة متقدماً على المبتدأ، فإن كان مبتدؤها ضميراً منفصلاً وجب أن تقترن بالواو، وإن كان خبرها شبه جملة متقدماً على المبتدأ فالغالب عليها أن تجيء بغير واو. وإن كانت الحال جملة فعليّة امتنع اقترانها بالواو إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً، وجاز اقترانها بها إذا كان فعلها مضارعاً منفياً أو ماضياً مثبتاً أو منفياً.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر القاعدة التي توصّل إليها الجرجاني، وهي أن الجملة الحالية المجرّدة من الواو يراد منها أن تكون جزءاً متّصلاً بالجملة السابقة لها، وكأنهما جملة واحدة. والجملة الحالية المقرونة بالواو يراد منها أن تكون منفصلةً عن الجملة السابقة لها، وأنه ينبغي اقتران الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالواو، وما جاء خلاف ذلك احتاج إلى تأويل. ثم يعرض السُبُل التي سلكها للتوفيق بين القاعدة المستخلصة والأحكام التي ذكرت قبلها.

وبعد الانتهاء من مناقشة الرؤية التي جاء بها الجرجاني يعرض البحث تصوّراً للجملة الحالية وأحكامها، ينبع من طبيعة اللغة، وينحاز إلى المعنى الذي يريد المتكلم أن يعبّر عنه، ولا ينصاع إلى ما تفرضه الصناعة النحوية من قيود، فيبيّن المواطن التي وجب أن تقترن فيها كل من الجملتين الفعلية والاسميّة بالواو، والمواطن التي امتنع اقترانهما بها، أو التي جاز فيها الاقتران وعدمه، ليكون هذا التصور حجر الأساس الذي سيُشاد عليه صرح نحوي جديد، يُعلي شأن المعنى والاستعمال اللغوي الفصيح، فتعود إلى النحو حيويّته، وتزول عنه مظاهر التحجر والجمود.

المقدمة

يعد الجرجاني من أوائل النحاة الذين رأوا أن النحو معانٍ لا قواعد؛ فأزاح عن كاهل النحو أثقال المعيارية التي كان ينوء بحملها، وكان كتابه "دلائل الإعجاز" ميداناً طبّق فيه هذه الرؤية، فعالج عدداً من القضايا النحوية معالجة مستندة إلى المعنى. وكانت الجملة الحالية واحدة منها، وقد وقع اختيارنا عليها لتكون ميداناً لبحثنا هذا؛ لأننا وجدنا أن معالجة الجرجاني لها مختلفة عن معالجته لغيرها من القضايا.

وقد بدأ البحث بتمهيد تضمن إشارة موجزة إلى منهج الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، ثم انتقل إلى صلب البحث، الذي انقسم إلى ثلاثة أقسام. الأول: تم فيه عرض ما احتواه كلام الجرجاني على الجملة الحالية من أفكار، والطريقة التي عالج بها هذه الجملة من حيث اقترانها بالواو، وجوباً وامتناعاً، مع عرض الأحكام التي بنيت عليها، وتبيان أن ذلك تمّ من منظورين: منظور الصناعة النحوية، ومنظور الفصل والوصل، وأن الجرجاني قد حاول أن يطبّق معطيات المنظور الثاني على الأول. والقسم الثاني: تمت فيه مناقشة ذينك المنظورين، مشفوعة بشرح الأسباب التي أوصلت المتتبّع لما جاء فيهما إلى نتيجة، مفادها أن ذلك التطبيق لم يكتب له التوفيق. والقسم الثالث: عُرضتْ فيه رؤية للجملة الحالية مستخلصة من معطيات المنظورين السابقين، "الصناعة النحوية والمعنى" في آن معاً. وانتهى البحث بخاتمة أوجزتْ ما تم التوصل إليه من نتائج.

بسط البحث

التمهيد: لقد غدا من المسلّم به أن عبد القاهر لم يضع كتاب "دلائل الإعجاز" ليكون مستودعاً للعصارة النحوية التي جناها من البحث في ميدان النحو، وإنما وضعه، كما يشير عنوانه، وكما جاء في خطبته، ليجيب عن السؤال التالي: "ما هذا الذي تجدّد بالقرآن من عظيم المزية وباهر الفضل والعجيب من الوصف حتى أعجز الخلق قاطبة، وحتى قهر من البلغاء والفصحاء

القوى والقُدَر، وقيّد الخواطر والفكر؟"[1]. فغلب على الأذهان أن الإجابة عن هذا السؤال ستُمتح من البلاغة، وتُستجلب من الفصاحة. وهذا ما حدا بالكثيرين إلى أن ينأوا بهذا الكتاب عن قائمة الكتب النحوية التي ألّفها الجرجاني[2]؛ فقد استقرّ في أذهانهم أنه موضوع في علم البلاغة، أكمل فيه مؤلفه القضايا البلاغية التي أوردها في كتاب "أسرار البلاغة"[3]، وأن الجديد فيه هو حديثه عن نظريته في النظم؛ لأنها تضم في تضاعيفها الإجابة عن السؤال الذي أشير إليه قبل قليل. وإن كان منهم من أشار إلى الجانب النحوي فيه فإن إشارته جاءت على استحياء باستعراض بعض الجمل التي أوردها عبد القاهر في أثناء شرحه لنظرية النظم[4].

لكنّ الاطلاع على ما صرّح به مؤلف الكتاب في مقدّمته متحدّثاً عن مضمونه، وهو قوله: "هذا كلام وجيز، يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة"[5]، يدل دلالة واضحة على أنه نحوي المحتوى، بل إنّنا نعتقد أن مؤلِّفه قد حشد فيه، إضافة إلى قضايا البلاغة والفصاحة، جملة من القضايا النحوية المهمة، التي تعود أهميّتها إلى أنه قد جاء بها مشفوعة بتفاصيل تتسم بالجدّة والابتكار، لم يحفل بها كثيرون ممن سبقوه أو تلوه من النحاة. أمّا السابقون فقد انصرفوا إلى وضع دستور نحوي كان هدفه الأساس تمييز الخطأ من الصواب، للقضاء على ظاهرة اللحن التي أخذت تتفشى على ألسنة طائفة من الفصحاء، بله المستعربين، بعد أن دخل الناس في دين الله أفواجاً، فكان طبيعيّاً أن تطغى عليه الصبغة المعيارية الصارمة. وأمّا التالون فلأن هذه التفاصيل التي جاءت شافعة للقضايا النحوية المثارة حيّرت عقولهم، وأربكت تفكيرهم؛ إذ لم تكن امتداداً لما ألِفوه في المؤلفات النحوية العتيدة من قواعد جامدة وأحكام ثابتة، فرأوا أنّ السلامة في ضرب الصفح عنها، وعدم الخوض فيها، على الرغم من أنه كان لهذه التفاصيل أثر بالغ في إضفاء شيء من الحياة على تلك القواعد والأحكام. ولو أنهم فتحوا لها قلوبهم وعقولهم، ففهموا مراميها، وتذوّقوا حلاوتها، ونسجوا على منوالها، لدبّت الحياة في النحو كلّه، وغدا في منأى عن الاتّهام بالتحجّر والجمود.

وقد عالج الجرجاني في كتابه مجموعة من القضايا النحوية، سيكتفي البحث بالوقوف عند واحدة منها هي الجملة الحالية، وقد وقع الاختيار عليها؛ لأن الجرجاني قد عالجها بوساطة منظورين غير متطابقين.

أولاً - عرض المحتوى

كان حديث الجرجاني عن "الجملة الحالية" منصباً على مسألة اقترانها بالواو، وقد عالج هذه المسألة من منظورين: منظور الصناعة النحوية، ومنظور الفصل والوصل.

1 - منظور الصناعة النحوية

لما كان منطلق الجرجاني في دراسة الجملة الحالية هو الاقتران بالواو كان طبيعياً أن يقسمها إلى قسمين، مقرونة بالواو، وغير مقرونة بها، وقد مثّل للأول بقولك: أتاني وعليه ثوب ديباج، ورأيته وعلى كتفه سيف، ولقيت الأمير والجند حواليه، وجاءني زيد وهو متقلد سيفه. ومثل للثاني بقولك: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه، وأتاني عمرو يقود فرسه. ثم انتقل إلى الحديث عن الكيفية التي يمكن منها التمييز بين ذينك القسمين، معترفاً في البدء بصعوبة ذلك، لكنه لم يلبث أن راح يعرض معطيات الصناعة النحوية المتّصلة بالجملة الحالية، سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعليَة.

(1) - **الحال جملة اسمية**: ذكر الجرجاني أن مجيء الحال **جملة اسمية** يمكن إجماله في الحالات التالية:

أ - إذا كانت الحال جملة اسميّة فالغالب عليها أن تجيء مقرونة بالواو، كقولك: جاءني زيد وعمرو أمامه، وأتاني وسيفه على كتفه[6]. ولم يُشر هنا إلى أنها إذا كانت تحمل معنى التوكيد امتنع اقترانها بالواو[7]، لكنه فعل ذلك في موطن آخر، حين كان يتكلم على الفصل والوصل؛ إذ ذكر أن من الجمل ما تتّصل بنفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها عن حرف عطف يربطها، وهي كل جملة كانت مؤكّدة للتي قبلها ومبيّنة لها، كقوله تعالى[8]: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾؛ ذلك الكتاب

لا ريب فيه"، فقوله: "لا ريب فيه" بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: "ذلك الكتاب"، وإن لم ينصّ على أنها قد وقعت موقع الحال[9].

ب - إذا كانت الحال جملة اسمية، مبتدؤها ضمير منفصل وجب أن تقترن بالواو. كقولك: جاءني زيد وهو راكب، ورأيت زيداً وهو جالس، مبيّناً أنه لا يجوز لك أن تترك الواو، فتقول: جاءني زيد هو راكب، ورأيت زيداً هو جالس، لكنّه لم يذكر تعليلاً لذلك.

ج - إذا كانت الحال جملة اسمية، خبرها شبه جملة متقدم على المبتدأ، فالغالب عليها أن تجيء بغير واو، كقولك: عليه سيف، وفي يده سوط، وكقول بشار[10]:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتُها خرجتُ مع البازي عليَّ سوادُ

وقول أمية بن أبي الصلت[11]:

فاشربْ هنيئاً عليك التاج مرتفقاً في رأس غُمدان داراً منكَ مِحلالا

وقول الآخر[12]:

لقد صبرتْ للذل أعوادُ منبرٍ تقوم عليها في يديك قضيبُ

فقد جاءت الجمل الحالية في هذه الشواهد غير مصحوبة بالواو؛ لأن خبرها شبه جملة متقدّم على المبتدأ، دون أن يعلل ذلك[13]، بينما علّله الرضي بأن شبه الجملة التي تصدّرت الجملة قد احتوت على ضمير صاحب الحال، وحكمها مماثل لكل جملة اسمية يتصدرها اسم يحوي ذلك الضمير[14]. وأضاف الجرجاني أنها قد تجيء غير مصحوبة بالواو، وليس خبرها شبه جملة متقدماً على المبتدأ، لكن ذلك قليل، ومنه قولهم: كلمته فوهُ إلى فيّ، ورجع عوْدُه على بدئه. وأتبع هذين المثالين بثلاثة شواهد شعرية، وهي قول الشاعر[15]:

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدري

وقوله[16]:

ولولا جَنانُ الليل ما آبَ عامرٌ إلى جعفرٍ سِربالُهُ لم يُمَزَّقِ

وقوله[17]:

إذا أتيتَ أبا مروان تسأله وجدتَهُ حاضراه الجودُ والكرمُ

لكنّ اللافت للنظر أمران، الأول: أن الجرجاني لم يُشر إلى أن المثالين منقولان عن سيبويه[18]، والثاني: أنه لم يعلل جواز عدم اقترانها بالواو، بينما علّله الرضي بأن الاسم إذا تصدّر الجملة، واتّصل به ضمير صاحب الحال، سواء أكان مبتدأ، كما في الشاهد الثاني، أم خبراً كما في الشاهد الثالث، فلا يُحكم بضعفه مجرّداً من الواو؛ وذلك لكون الرابط في أول الجملة، وإن لم يكن مصدَّراً. أما الشاهد الأول الذي اتّصل فيه الضمير بالخبر، وهو في آخر الجملة، فقد وصفه الرضي بالضعف والقلّة[19]، بينما لم يفرّق الجرجاني بينه وبين الشاهدين الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أمرين: الأول: أن الشاهد الأول جاءت فيه كلمة "النهار" مضبوطة بالضم، وهذا يعني أن الجملة الحالية قد خلت من رابط يربطها بصاحب الحال، وذلك مخالف لما تقتضيه الصناعة النحوية التي توجب أن يكون ثمة رابط بين الجملة الاسمية الحالية وصاحب الحال، هو الواو أو الضمير، أو هما معاً، فإن خلت منهما، كما في الشاهد، وجب تقدير أحدهما لتستقيم الصناعة، وفي هذا الشاهد تُقَدَّر الواو؛ لأن المعنى لا يجيز تقدير الضمير[20]، أو تُضبَطُ كلمة "النهارَ" بالفتح، فيكون فاعلُ الفعل "نصف" الضميرَ المستتر "هو"، الذي يعود على "الغائص"، صاحب الحال، والضمير المتصل "الهاء في "غامره"، هو العائد عليه، وهو الرابط بين الجملة الحالية وصاحبها، فيجوز عدم اقتران الجملة بالواو[21]. وذكر ابن مالك أنْ لو كانت الجملة مشتملة على ضمير لا يُجهل عند حذفه استُغني بالعلم به عن ذكر الواو، كقولك بعت اللحم الرطل بدرهم، أي الرطل منه بدرهم[22]، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه[23].

والثاني: أن في تعليق الجرجاني على البيت الثالث شيئاً من الاضطراب، فقد جعل الفعل "وجد" في البداية بَصَريّاً لأنه مثّل له بقولك: أتيته فوجدته جالساً، فالمنصوب "جالساً" حال، وهذا يعني أنه لو كان الفعل قلبيّاً، كما في قولك: وجدته صادقاً، لكان المنصوب مفعولاً ثانياً، ثم ما لبث أن ذهب إلى أن

هذا الفعل لا يتعدّى إلا إلى مفعول به واحد، كما في قولك: وجدت الضالة[24]. والحق أن في كلامه نظراً، فالفعل "وجد" في البيت الشعري قلبي، يتعدّى إلى مفعولين، وعليه فإن جملة "حاضراه الجود والكرم" مفعول به ثانٍ لا حالية، ولا شاهد.

(2) - الحال جملة فعلية: تحدّث الجرجاني عن مجيء الحال **جملة فعلية**، ويمكن إجمال حديثه في الحالات التالية:

أ - يرى الجرجاني أنه إذا كانت الحال جملة فعلية، فعلها مضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو، كقولك: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه، وكقول الشاعر[25]:

وقد عَلَوتُ قَتودَ الرّحلِ يَسفَعُني يومٌ قديديمةَ الجوزاءِ مسمومُ

وكقول الآخر[26]:

ولقد أغْتَدي يُدافع رُكني أحْوَذيٌ ذو مَيعَةٍ إضريجُ

وكذلك قولك: جاءني زيد يسرع، ثم يأتي بشواهد من القرآن الكريم، كقوله عز وجل[27]: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾، وقوله تعالى[28]: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾، وقوله سبحانه[29]: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[30]. وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني لم يتحدّث عمّا اشترطه النحاة لامتناع اقتران هذه الجملة بالواو، وهو أن تكون مجرّدة من "قد"[31]، لأنها إن اقترنت بها وجبت معها الواو، كقوله تعالى[32]: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[33]. ثم يتوقف عند قول عبد الله بن همام السلولي[34]:

فلمّا خشيتُ أظافيره نجوتُ وأرهنُهُمْ مالكا

وقول العرب: قمت وأصك وجهه، فيبيّن أن الواو فيهما ليست للحال، لدخولها على مضارع مثبت، وليس المعنى: نجوت راهناً مالكاً، وقمت صاكاً وجهه، لكن الفعلين "أرهن وأصك"، حكاية حال؛ أي: معناهما المضي، والتقدير: رهنت وصككت[35]، كما في قول الشاعر[36]:

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

فكما أن الفعل "أمرُّ" المضارع بمعنى "مررت" الماضي، يكون "أرهن" و"أصك" بمعنى "رهنت وصككت"[37]. ولم يلتفت إلى ما ذهب إليه النحاة من أن الأصح في هذه الحال أن يُقدَّر بعد الواو مبتدأ، تكون جملة المضارع خبراً عنه، لتصير الحال جملة اسميّة، ويصح اقترانها بالواو[38].

ب - إذا كانت الحال جملة فعلية، فعلها مضارع منفي جاز الاقتران بالواو وعدمه، فمن الأول قول مسكين الدارمي[39]:

أكسبتْهُ الورِقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعى لأبْ

وقول مالك بن رفيع، وكان جنى جناية، فطلبه مصعب بن الزبير[40]:

أتاني مصعب وبنو أبيه فأين أحيد عنهم؟ لا أحيد

أقادوا من دمي وتوعّدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد

مبيّناً أن الفعل "كان" في الشاهدين تام؛ لأن المعنى في الأول: ولقد وُجد غير مدعو لأب، وفي الثاني: ووُجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به، وأنه لا معنى لجعلها ناقصة، وجعل الواو مزيدة[41]. وإذا كنا نؤيّد ما ذهب إليه في الشاهد الثاني فإننا نخالفه في الشاهد الأول، بدليل ما ذكره الشاعر في الشطر الأول منه؛ لأن المراد: ولقد كان قبل أن تكسبه الورق البيض أباً لا يُدعى لأب، وجعلُ "كان" تامّة قد يُخلّ بالمراد، إذ يُسقط المقابلة التي أرادها الشاعر بين حالين. وعليه فإن الأرجح أن نعدّ "كان" ناقصة، والواو زائدة، وجملة "لا يُدعى لأب" في محل نصب خبراً.

ثم يشير إلى أن مجيء المضارع المنفي حالاً مقروناً بالواو كثير في الكلام، كقولك: جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي، وجعل يقول ولا يدري[42]، ثم يستشهد بجزء من صدر بيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو قوله: "يصيب وما يدري"، والبيت بتمامه هو[43]:

يُصيب وما يدري ويُخطي وما درى وكيف يكون النُّوكُ إلا كذالكا

أما مجيئه غير مقرون بالواو فكثير وحسن، كقوله[44]:

ثوَوا لا يريدون الرَّواح وغالهم من الدهر أسبابٌ جَرَينَ على قدر

وقول أرطأة بن سهية[45]:

إن تَلقَني لا ترى غيري بناظرة تنسَ السلاح وتعرفْ جبهة الأسدِ

فجملة "لا ترى" في موضع الحال. وقد نعت هذا الشاهد بأنه لطيف جداً، وأن مثله في اللطف والحسن قول أعشى همْدان[46]:

أتينا إصبهانَ فهزّلَتْنا وكنّا قبل ذلك في نعيمِ
وكان سفاهةً مني وجهلاً مسيري لا أسير إلى حميمِ

فجملة "لا أسير" حال من ياء المتكلم، والتقدير: وكان سفاهة مني أن سرت غير سائر إلى حميم[47]. ومنه جملة "لا أحجب" في قول خالد بن يزيد بن معاوية[48]:

لو أنّ قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلْتُها لا أُحْجَبُ

ج - إذا كانت الحال جملة فعلية، فعلها ماض جاز الاقتران بالواو وعدمه، شريطة أن يكون مقروناً بـ"قد" ظاهرة أو مقدرة، لكنّه لم يشر إلى أنه يشترط أن تحوي الجملة ضميراً عائداً، وأنه إن خلت منه وجبت الواو و"قد" معاً[49]. ثم يبين أن مجيئها بالواو كثير شائع، كقولك: أتاني وقد جهده السير[50]، وأن مجيئها بغير الواو شاهده قول الشاعر[51]:

متى أرى الصبح قد لاحت مَخايِلُهُ والليل قد مُزِّقتْ عنه السرابيل

وقول الآخر[52]:

فآبوا بالرماح مكسراتٍ وأُبْنا بالسيوفِ قد انحَنَينا

ثم يأتي بشاهد ثالث واصفاً إيّاه بأنه لطيف جداً، دون أن يعلل ذلك، وهو قول الشاعر[53]:

يمشون قد كسروا الجفون إلى الوغى متَبَسِّمين وفيهم استبشار

وتجدر الإشارة إلى أن المبرّد قد وصف وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماض حالاً بالقبح، على الرغم من إشارته إلى أن ذلك جائز عند الأخفش، وحجّته أن الحال لما أنت فيه، و"فَعَلَ" لما مضى، فلا يقع في معنى الحال،

وأنه قد أجاز قوم ذلك، وتأوّلوا عليه قوله تعالى[54]: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾، مبيّناً أنّ الأمر ليس كما قالوا، لكن مخرجها الدعاء، كما تقول: لُعنوا قُطعت أيديهم. مبيّنا أن القراءة الصحيحة هي: "أو جاؤوكم حصرة صدورهم"[55] ولم يُشر إلى أن اقتران هذه الجملة بـ"قد" التي تقرب زمن الفعل من الحال، يجعلها جائزة.

ثم يتوقف الجرجاني عند حالة خاصّة، وهي أن يتصدّر الجملة الحالية الفعل الماضي الجامد "ليس"، فيذكر أن اقترانها بالواو جائز، وأنه الأكثر والأشيع، تقول: أتاني وليس عليه ثوب، ورأيته وليس معه غيره. فهذا هو المعروف المستعمل[56]، لكنّه يشير إلى أنها قد تأتي في مواضع بغير الواو، فيلطُفُ مكانها، ويحسن موقعها، ويستشهد على ذلك بقول الأعرابي[57]:

لنا فتى وحبذا الأفتاء تعرفه الأرسان والدلاء
إذا جرى في كفه الرشاء خَلّى القليبَ ليس فيه الماءُ

دون أن يبين تلك المواضع، إذ لم يُتبع البيتين بأي تعليق.

يُضاف إلى ذلك أن حكم الجملة الحالية المصدّرة بالفعل الماضي الجامد "ليس" مختلف عن حكمها وهي مصدّرة بالفعل الماضي المتصرّف؛ إذ يمتنع أن تقترن بـ"قد"، والفعل مجرد من الدلالة على الزمن، كما أنه مجرّد من الدلالة على الحدث، وليس له من الفعلية والمضيّ إلا اتّصاله بتاء التأنيث وضمائر الرفع[58]. ويجب أن يذكر في أثناء الكلام على الجملة الاسمية الواقعة حالاً، ويُعطى حكمها.

وبعد هذا البيان الذي عرضه الجرجاني للمواطن التي تأتي فيها الجملة الحالية مقرونة بالواو أو ممتنعة من الاقتران بها أو جائزاً فيها الوجهان، يعرض موضعين يرى أنه يحسن مجيء الجملة حالية فيهما، مبيّناً السبب وراء هذا الحسن. وهذان الموضعان هما:

1 – أن تأتي الجملة حالاً بغير واو، ويحسن ذلك من أجل أن دخل عليها الحرف المشبّه بالفعل "كأنّ"، كما في قول الفرزدق[59]:

فقلت: عسى أن تبصريني كأنما بنيَّ حواليّ الأسودُ الحوارِدُ

فهو يرى أن قوله: كأنما بني... الأسود، في موضع الحال، ولو أنك تركت "كأن"، فقلت: عسى أن تبصريني بنيّ حوالي كالأسود، رأيته لا يحسن حسنه الأول، ورأيت الكلام يقتضي الواو؛ أي: عسى أن تبصريني وبني حوالي كالأسود[60]. لكنّه لم يذكر لِمَ كان لدخولها هذا الحسن؟ ولعل هذا الحسن يعود إلى أن الحرف المشبّه بالفعل "كأن" يحمل معنى الحال المفردة، والتقدير: "مشبهاً بني الأسود".

2 – أن تأتي الجملة حالا بعقب مفرد، فيلطف مكانها، ولو أردت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن، كقول ابن الرومي[61]:

والله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيلٌ وتعظيمُ

"فقوله: "برداك تبجيل" في موضع حال ثانية، ولو أنك أسقطت "سالماً" من البيت فقلت: والله يبقيك برداك تبجيل، لم يكن شيئاً"[62]، دون أن يذكر السبب الذي جعل دخولها يضفي على البيت هذا الحسن. ولعل السبب يعود إلى أن مجيء "سالماً" حالاً من الكاف مهّد لتكون جملة "برداك تبجيل" الاسمية حالاً ثانية، وإن لم تقترن بالواو، فقد سبق أن أشار إلى أنه يغلب عليها الاقتران بها، وسوف يؤكد بعدُ أن اقترانها بها واجب لا غالب.

2 – منظور الوصل والفصل

بعد أن أنهى الجرجاني كلامه على الجملة الحالية من منظور الصناعة النحوية انتقل إلى الكلام عليها من منظور الوصل والفصل، ممهّداً لذلك بالإشارة إلى أن تعدد حالات الجملة الحالية الذي تم عرضه له علل توجبه وأسباب تقتضيه، وأن معرفة تلك العلل والأسباب صعبة المنال، لأن الطريق إليها غير مسلوك، لكنّه لا يلبث أن يضع قاعدة عامة، يرى أنه يمكن من خلالها الوصول إلى تلك المعرفة، ممهّداً لذلك بالحديث عن مفهوم "الخبر" لا مصطلحه، موضّحاً أنه ينقسم إلى قسمين، الأول: خبر هو جزء من الجملة، لا تتم الفائدة من دونه، وهو المسند في الجملتين الاسمية والفعلية، فهو الخبر

في الأولى، أي: "منطلق" في قولك: زيد منطلق، والفعل في الثانية؛ أي: "خرج" في قولك: خرج زيد. وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. والثاني: هو خبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، وهو الحال، كقولك: جاءني زيد راكباً؛ لأنها خبر تثبت بها المعنى لصاحبها، كما تثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، إلا أن الفرق أنك جئت بها لتزيد معنى في إخبارك عن "زيد" بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه؛ أي: بدأت، فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب. ثم يأتي بالقاعدة، وهي: أن الجملة الحالية المجرّدة من الواو يراد منها أن تكون جزءاً متّصلاً بالجملة السابقة لها، وكأنهما جملة واحدة. فإذا قلت: جاءني زيد يسرع، كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعاً، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع، فتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً، فالشاعر في قوله:

وقد علوت قتود الرحل يسفعني يوم قديديمة الجوزاء مسموم

يريد أن يقول: وقد علوت قتود الرحل بارزاً للشمس ضاحياً. وكذلك فإن الشاعر في قوله:

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله

يريد أن يقول: متى أرى الصبح بادياً لائحاً متجلياً.

والجملة الحالية المقرونة بالواو يراد منها أن تكون منفصلةً عن الجملة السابقة لها. فإذا قلت: جاءني زيد وغلامه يسعى بين يديه، ورأيت زيداً وسيفه على كتفه، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً، وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه، ولما كان المعنى على إثبات الاستئناف احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو، مشيراً إلى أنها مماثلة لواو العطف في قولك: زيد منطلق وعمرو ذاهب، وللفاء الواقعة جواباً للشرط، في نحو: إن تأتني فأنت مكرم، فكل منهما تربط ما بعدها بما قبلها. وتسميتنا لها واو الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة إلى جملة. ونظيرها في هذا الفاء في جواب الشرط، فإنها،

وإن لم تكن عاطفة، فإن ذلك لا يخرجها عن أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها، فجملة "يسرع" في نحو: جاءني زيد يسرع، بمنزلة جملة "أشكرك" في قولك: إن تعطني أشكرك. وبالمقابل فإن جملة "وهو راكب" في نحو: جاءني زيد وهو راكب، بمنزلة جملة "فأنت مكرم" في قولك: إن تأتني فأنت مكرم.

ثم يتوقف ليبين السبب الذي أوجب اقتران الجملة الحالية بالواو في قولك: جاءني زيد وهو يسرع أو وهو مسرع، ومنع اقترانها بها في قولك: جاءني زيد يسرع، وهو أن المعنى في قولك: جاءني زيد وهو يسرع، على استئناف إثبات للسرعة؛ لأننا أمام جملتين مستقلّتين، ولا يمكن ضمّهما في جملة واحدة، بينما كان معنى السرعة متّصلاً بالمجيء في قولك: جاءني زيد يسرع، وكأننا أمام جملة واحدة[63].

وبناء على ما تقدم يصل إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي اقتران الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالواو، وما جاء خلاف ذلك احتاج إلى تأويل، فقولهم: كلمته فوه إلى فيّ، جاء مجرّداً من الواو لأن المعنى: كلمته مشافهاً له، وكذلك قولهم: رجع عوده على بدئه؛ لأن المعنى: رجع ذاهباً في طريقه الذي جاء فيه. وأما قوله: وجدته حاضراه الجود والكرم، فالذي يسوّغه أن تقديم الخبر الذي هو "حاضراه" يجعله كأنه قال: وجدته حاضراً عنده الجود والكرم، مبيّناً أن الحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره كثير في كلامهم، وممثّلاً لذلك بأنهم قد أجازوا للجملة الإنشائية في قولك: "زيد اضربه" أن تكون في موضع الخبر؛ لأن المعنى على النصب، أي: اضرب زيداً، وأنهم وضعوا الجملة الاسمية موضع الفعلية، كما في قوله تعالى[64]: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾؛ لأن الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى، نحو: أدعوتموهم أم صمتم. ويستدل على صحة ما ذهب إليه بأن مجيء الجملة الاسمية حالاً بغير الواو قليل، وأن ما ورد منه يمكن أن يحمل على تقدير الواو، مشبّهاً إيّاه بالفعل الماضي الذي يتصدّر الجملة الحالية على تقدير "قد".

ثم يعود إلى الحالة الثالثة التي يكون خبر الجملة الاسمية فيها شبه جملة

متقدماً على المبتدأ، والتي ذكر أنه يغلب عليها أن تجيء بغير واو، فيتوقف عند قول بشار:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي عليّ سوادُ

محاولاً تعليل عدم اقترانها بالواو، فيرى أن الوجه فيها وفيما يماثلها الأخذ بمذهب الأخفش، الذي يُجيز أن يكون الاسم المرفوع بعد شبه الجملة فاعلاً لها، مبيّناً أن سيبويه يوافق الأخفش في هذا الرأي(65)، فتكون كلمة "سواد" فاعلاً لشبه الجملة "عليّ" لا مبتدأً مؤخراً، لما في "عليّ" من معنى الفعل، وأنه ينبغي أن يُقَدَّر العامل المحذوف اسم فاعل لا فعلاً؛ أي: خرجت كائناً علي سواد، ليصل إلى نتيجة تتوافق والقاعدة التي أرساها قبل قليل، وهي أن المقام لم يعد بحاجة إلى الواو؛ لأنه لم يعد هناك جملة اسمية تقتضيها، وتكون كلمة "سواد" في قول بشار بمنزلة "قضاء الله" في قول الشاعر(66):

سأغسل عني العار بالسيف جالباً علي قضاءُ الله ما كان جالبا

في كونها اسماً ظاهراً قد ارتفع باسم فاعل معتمد على صاحب حال، فعمل عمل الفعل. والحق أن بين الشاهدين اختلافاً، فاسم الفاعل الذي رفع فاعلاً في هذا الشاهد "جالباً" ظاهر، أما اسم الفاعل الذي رفع فاعلاً في قول بشار فمقدّر، وعدم التقدير أولى، ولا سيّما إذا كان المقام لا يستدعي ذلك التقدير.

ثانياً - مناقشة المحتوى

يمكن أن نلحظ بعد عرض أفكار الجرجاني في هذا الجزء من كتابه أن الاستهلال الذي بدأ به المؤلف كلامه على الجملة الحالية كان يوحي بأنه سيتحدث عن هذه الجملة حديثاً يتّسم بالتفصيل، فيعرض ما تحتويه المنظومة النحوية من أحكام خاصة بها: يُعرِّفها، ويتحدّث عن شروطها وأنواعها، وصاحبها، وعن الرابط الذي يربطها به، وعن الأحكام المرافقة لكلٍّ مما سبق، بيد أنه لم يتوجّه هذا التوجه، إذ انصبّ كلامه على تبيان علاقة الجملة الحالية بالواو، والذي يمكن جعله في قسمين: **الأول**: عرض فيه الأحكام والمعطيات التي استقاها من مخزونه النحوي، والتي تم الكلام عليها في منظور الصناعة النحوية.

والثاني: ذكر فيه نتيجة "قاعدة" يُفترض أن تكون مبنيّة على ما سبقها من أحكام، ومستخلَصة منها، ومفادها أن الجملة الحالية المجرّدة من الواو يراد منها أن تكون جزءاً متّصلاً بالجملة السابقة لها، وكأنهما جملة واحدة. فإذا قلت: جاءني زيد يسرع، كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعاً، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع، فتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً. والجملة الحالية المقرونة بالواو يراد منها أن تكون منفصلةً عن الجملة السابقة لها. فإذا قلت: جاءني زيد وغلامه يسعى بين يديه، كان المعنى على أنك بدأت فأثبتّ المجيء، ثم استأنفت خبراً، وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه، ولما كان المعنى على إثبات الاستئناف احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو.

ولكن المتأمل لما جاء به الجرجاني في القسم الثاني يتبيّن له أن النتيجة التي توصّل إليها ليست مبنيّة على ما تقدّمها من معطيات؛ لأن الصلة بينهما تكاد تكون منقطعة، فالأحكام التي أوردها في القسم الأول تقتصر على تعداد أوجه اقتران الجملة الحالية بالواو، بينما كانت النتيجة تتحدّث عن الكيفية التي يجدر بالمتكلّم اتّباعها حين يريد استعمال الجملة الحالية في كلامه، مبيّناً أنه لا يمكن معرفة هذه الكيفية إلا من خلال منظور الوصل والفصل، فكان أن توصّل إلى نتيجة مفادها أن غياب الواو بين الجملة الحالية والجملة التي تسبقها يعني أنهما متّصلتان، ووجودها يعني أنهما منفصلتان.

ولما رأى أن مجيء الجملة الحالية اسمية يعني أنها منفصلة عن الجملة السابقة لها؛ لأنها غالباً ما تكون فعليّة، حكم بوجوب اقترانها بالواو، دون أن يميّز بين الانفصال في اللفظ والانفصال في المعنى، ودون أن يلاحظ أنه قد يكون هناك انفصال في اللفظ، واتّصال في المعنى. لذلك نجده قد عزا اقتران الجملة الحالية بالواو في قولك: جاءني زيد وهو يسرع أو وهو مسرع، إلى أن بين الجملتين انفصالاً، وعزا منع اقترانها بها في قولك: جاءني زيد يسرع، إلى أن بينهما اتّصالاً. ثم لجأ إلى تفسيرات يغلب عليها منطق الافتراضات الخارجة عن طبيعة المقام، لا نرى الوقوف عليها مفيداً[67]. ونعتقد أن ما ذهب إليه من

تسويغ أو منع لاقتران الجملة الحالية بالواو في المثالين السابقين قد يكون مقبولاً من جهة الشكل، لكنّه غير مقنع من جهة المعنى؛ لأنه لم يحدّد المعنى الذي يريد المتكلّم التعبير عنه حين يختار إحدى الجملتين دون الأخرى، ليتّضح الفرق المعنوي بينهما.

يضاف إلى ذلك أن اقتناعه بهذه الفكرة حمله على تطبيقها تطبيقاً صارماً، فالجملة الحالية إمّا أن تكون مقرونة بالواو فهي منفصلة عن الجملة التي تسبقها، وإما أن تكون غير مقرونة بالواو فهي متّصلة بها، نافياً أي احتمالات أخر. وهذا ما دفعه إلى القول بوجوب اقتران الجملة الاسمية بالواو، فوضع نفسه في مواجهة عدد من الأحكام التي أوردها في القسم الأول؛ لأنها لا تنطبق عليها، الأمر الذي أوجب عليه العودة إليها، لإخضاعها لسلطة هذا الحكم الجديد، سواء أكان ذلك بالتأويل، أم الحمل على المعنى، كما في قولهم: "كلمته فوه إلى فيّ"، و"رجع عوده على بدئه"، وقول الشاعر: "وجدته حاضراه الجود والكرم"، أم بالاستناد إلى مذهب نحوي غير مجمع عليه لدى النحاة، كما في قول بشار: "خرجت مع البازي عليّ سواد"، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل. لكنّه لم يعد إلى كل الأحكام والشواهد التي أوردها في القسم الأول؛ لأنه لم يعثر لها على تسويغ يجعلها تدور في فلك الحكم الذي تمسّك بتطبيقه، من ذلك ما ذكره من أنه إذا كان خبر الجملة الاسمية شبه جملة متقدّماً على المبتدأ كثر أن تجيء بغير واو، وأنه قد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك. فقد اكتفى بالوقوف على عدد منها، سبقت الإشارة إليها، متجاهلاً أربعة أخر[68]. كما أنه لم يتوصّل إلى حكم يخص اقتران الجملة الفعلية الواقعة حالاً بالواو، فلم يأت على ذكرها، وهذا يعني أنه لم يتمكّن من تطبيق حكم صارم عليها، فبقيت الصورة لديه تفتقر إلى الاكتمال افتقارها إلى الوضوح، وقد تبدّى افتقارها إلى الوضوح في جعله اقتران الجملة الحالية بالواو في قولك: جاءني زيد والسيف على كتفه، بمنزلة قولك: جاءني وهو متقلد سيفه؛ لأنه يرى أن المعنى على أنك استأنفت كلاماً وابتدأت إثباتاً[69]. والحق أن بين الجملتين اختلافاً بيّناً، سيتم توضيحه في الصفحات القادمة.

وثمة أمر آخر تحسن الإشارة إليه، وهو أن الجرجاني في تطبيقه لفكرة الوصل والفصل جعل جميع الجمل الحالية التي تقترن بالواو في منزلة واحدة من حيث الانفصال، وجميع الجمل الحالية التي لم تقترن بالواو في منزلة واحدة من حيث الاتّصال، والدليل على ذلك أنه يرى أن الاتّصال في قول الشاعر: "وقد علوت قتود الرحل يسفعني يوم"، مماثل للاتّصال في قول الآخر: "متى أرى الصبح قد لاحت مخايله"[70]. والحق أنهما غير متماثلين، ففي الشاهد الثاني فصل حرف التقريب "قد" بين الجملة الحالية والجملة التي تحتوي على صاحب الحال، ولم تعد الجملتان متّصلتين كما هو الوضع في الشاهد الأول الذي كانت الجملة الحالية فيه مصدّرة بالمضارع المثبت، ولا فاصل بين الجملتين.

ونعتقد أن ما ذهب إليه الجرجاني هنا مخالف للتوجه الذي سار عليه في كتابه، وهو أن تكون الكلمة العليا للمعنى، والاستعمال اللغوي الفصيح، وليست للحكم المفروض. ويبدو أن الذي حدا به إلى إطلاق هذا الحكم هو اقتناعه بفكرة الاتّصال والانفصال، ورغبته في الوصول إلى قاعدة ثنائية القطبين، لا تعترف باللون الرمادي، لتطبيقها على اقتران الجملة الحالية بالواو، فهو أول نحوي يطلق هذا الحكم الصارم، بل لعلّه ينفرد بهذا الحكم؛ إذ إن أحداً من النحاة لم يسبق له أن أطلقه لما فيه من حدة وقصور، لا يرتضيهما الاستعمال اللغوي، ولا تقبلهما الصناعة النحوية. ولعل القصور في أحكامه نابع من إهماله للدور الذي يؤديه الضمير في الجملة الحالية؛ إذ يكون في كثير من المواضع كافياً لربطها بالجملة التي تحوي صاحب الحال.

ولم يلتفت الجرجاني إلى كلام كل من المبرّد وابن جنّي على الجملة الاسمية؛ فقد ذهب المبرد إلى أنه إذا كان في الجملة الاسمية الحالية ضمير يعود على صاحب الحال جاز ألا تقترن بالواو، وجاز أن تقترن بها، وهو جيّد. تقول: جاءني عبد الله أبوه يكلّمه، وإن شئت قلت: وأبوه يكلمه، بالواو. أما إذا لم يكن فيها ضمير يعود على صاحب الحال وجب أن تقترن بالواو؛ لأنك إذا قلت: مررت بزيد عمرو في الدار، فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر، فإن جعلته كلاماً واحداً قلت: مررت بزيد وعمرو في الدار[71]. أما ابن جنّي فقد تحدّث عن ذلك في تعليقه على قول غاسل بن غزيّة[72]:

ثمّ انصببنا جبال الصفر معرضة عن اليسار وعن أيماننا جددُ

فقد ذكر أن جملة "جبال الصفر معرضة" في موضع الحال من "نا"، وأن الجملة إذا جرت حالاً لم يكن لها بدٌّ من الحرف الرابط، وهو الواو، أو من الضمير، وإن اجتمعا كان أقوى، ثم مثّل لكل منها، مبيّناً أنه ليس في قوله: "جبال الصفر معرضة" حرف رابط ولا ضمير راجع، ولما كان الحرف لا يحسن إضماره وحذفه لقلّة ذلك، كان لا بدّ من تقدير الضمير لاتّساع ذلك، فكأنه قال: "جبال الصفر معرضة عن اليسار منا"، ودلّ على ذلك أمران: أحدهما أن المعنى عليه، والآخر: ما ظهر من الضمير فيما عُطف عليه من قوله: وعن أيماننا، فكأنه قال: عن يسارنا أو عن اليسار منّا[73].

فالمبرّد وابن جنّي أوليا الضمير أهمية بارزة؛ إذ جعل منه المبرد رابطاً بين الجملة الاسميّة الحالية وصاحب الحال، وجعله المرجع الذي يعتمد عليه في مسألة اقتران الجملة الحالية بالواو. في حين وضع ابن جني كلاً من الضمير والواو في كفّتين متساويتين، منبّهاً على أنه إذا غابا كان التقدير للضمير. أما الجرجاني فقد أغفل الكلام على الضمير إغفالاً تامّاً، فلم يأت على ذكره في أثناء عرضه لأحكام الجملة الحالية، سواء أكانت اسميّة أم فعليّة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى سيطرة فكرة الاتّصال والانفصال على تفكيره، وحصر ارتباطها بالواو. ولو أنه التفت إلى ما ذكره كل من المبرّد وابن جني لخفّف من حدّة الأحكام التي أطلقها.

ثالثاً - رؤية جديدة للجملة الحالية

بعد مناقشة الرؤية التي جاء بها الجرجاني يحسن أن نعرض تصوّراً واضحاً للأحكام التي تخص الجملة الحالية، ينبع من الاستعمال اللغوي الفصيح، وينحاز إلى المعنى الذي يريد المتكلم أن يعبّر عنه، ولا ينصاع لما يفرضه النحاة أو الصناعة النحوية من أحكام، ويبتعد عن خلافات النحاة التي تفتقد المرجعيّة المستندة إلى قاعدة واضحة المعالم؛ إذ لم نجد النحاة قد أجمعوا على وضع أسس محدّدة تكون منطلقاً لوضع الأحكام التي تخص الجملة الحاليّة. وهذا العرض ينطلق من تبيّن الفرق بين الحال المفردة والحال الجملة، والذي سبق أن

أشار إليه سيبويه في باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر، حين قارن بين قولك: كلّمته فاه إلى فيّ، وقولك: كلّمته فوه إلى فيّ، فقال: فالرفع على تقدير: كلّمته وهذه حاله. والنصب على تقدير: كلّمته في هذه الحال، كأنه قال: كلمته مشافهة[74]. فالحال المفردة يراد منها الوصف المجمل المباشر، والحال التي تأتي جملة اسمية يراد منها الوصف المفصّل غير المباشر؛ لأن معنى الحالية فيها لا يتم بذكر الكلمة الأولى، كما في الحال المفردة، وإنّما يحتاج إلى ذكر الجزء الذي يكمله، سواء أكان مبتدأ أم خبراً مقدّماً، لنكون أمام جملة تامّة. وذكر في موطن آخر أن الحال التي تأتي جملة فعلية فعلها مضارع تقدّر بمفرد، سواء أكان مثبتاً، كما في قولك: ذره يقول ذلك، فقد أجاز أن يكون التقدير: ذره قائلاً، أم منفياً، كما في قوله تعالى[75]: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾؛ فقد أجاز أن يكون التقدير: اضربه غير خائف[76]، فهي أقرب في التقدير إلى الحال المفردة منها إلى الحال الجملة الاسمية. وبناء على ما تقدّم، وعلى فهم معرفة كيفية استعمال المتكلم للجملة الحالية في الكلام، يمكن القول بإيجاز: إن كان غرض المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مجملاً جاء بالحال اسماً مفرداً؛ لأننا نكون أمام خبرين متّصلين في جملة واحدة. وإن كان غرضه وصفه وصفاً مفصّلاً جاء بها جملة؛ لأننا نكون أمام خبرين في جملتين.

وفي تفصيل ذلك نقول: إن كان غرض المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً مباشراً متجدّداً جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل مضارع مثبت، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، كما في نحو: جاء زيد يبكي، وجاء زيد يحمل أخوه حقيبته، فنحن أمام جملتين مستقلّتين في اللفظ متّصلتين في المعنى، ليس بينهما فاصل لفظي، وهذا الضمير يكفي للربط بينها وبين صاحب الحال، ويمتنع اقترانها بالواو؛ لأنها تشبه إلى حدّ كبير الحال المفردة المشتقّة، إذ يمكن تأويلها بمفرد مشتق، فتقول: جاء زيد باكياً، وجاء زيد حاملاً أخوه حقيبته، فالمضارع سمّي بهذا الاسم؛ لأنه يشبه اسم الفاعل الذي يكثر مجيء الحال المفردة على صيغته[77] ومنه قوله – عز وجل –[78]: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾.

وإن كان غرض المتكلم نفي وصف صاحب الحال ننظر، فإن كان يريد أن يكون النفي مباشراً جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل مضارع منفي، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، يربط بين الجملتين، تقول: جاء زيد لا يصحبه أحد، وجاء زيد لم يصحبه أحد، ومنه قول عكرشة العبسي يرثي بنيه:

ثوَوا لا يريدون الرَّواح وغالهم من الدهر أسبابٌ جَرَينَ على قدر

فإن أراد المتكلم أن يبرز الانفصال اللفظي الذي بين الجملة الحالية وصاحب الحال جاز له أن يقرنها بالواو، فيقول: جاء زيد ولا يصحبه أحد، وجاء زيد ولم يصحبه أحد. ومنه قول أبي الأسود:

يُصيب وما يدري ويُخطي وما درى وكيف يكون النوْكُ إلا كذالكا؟

والسبب في ذلك أنه طرأ تغيّر على الجملة الحالية، فقد فصل حرف النفي بينها وبين الجملة التي تحوي صاحب الحال، ولم تعد الجملتان مستقلّتين في اللفظ متّصلتين في المعنى، كما كان الوضع حين كانت الجملة الحالية مصدّرة بالمضارع المثبت، فقد صار بينهما فاصل لفظي.

قد يقول قائل: ذكرت أنه إذا كانت الجملة الحالية مصدّرة بفعل مضارع منفي جاز اقترانها بالواو وعدمه، لكنّنا نجد أن المضارع المنفيّ بـ"لمّا" لا يأتي إلّا مقروناً بها، فما تفسير ذلك؟ الجواب أن لهذا الحرف، كما هو معروف، ميزتين ينفرد بهما، الأولى أن نفيه ممتدّ إلى زمن التكلّم، والثانية: أن الحدث الذي يليه متوقّع الحدوث. تقول: زارني زيد لم يصحبه أحد، أو: زارني زيد ولم يصحبه أحد، ولا تقول: زارني زيد لما يصحبه أحد، أو: زارني زيد ولما يصحبه أحد؛ لأن حدث الزيارة قد تم مقروناً بنفي الاصطحاب، ولا يُعقل أن يكون الاصطحاب متوقع الحدوث؛ لأن الزيارة قد تمّت. ولكن تقول: شربت الدواء ولمّا أشرب الماء، أو: زارني زيد ولما تشرق الشمس، أو: زرت زيداً ولما أطلب منه المساعدة. وهذا يعني أنه يُشترط أن يكون الحدث الذي تتضمنه الجملة الأولى قد بدأ، وأن يصف الحدث الذي تتضمنه الجملة الثانية الحالة التي سيكون عليها المسند إليه أو المسند في الجملة الأولى، والتي يُتوقّع انتقالها

من العدم إلى الوجود، سواء أكان المسند والمسند إليه متماثلين، كما في المثال الأول، أم مختلفين، كما في الثاني، أم كان الاختلاف منحصراً في المسند، كما في الثالث. وكان لا بدّ من الواو في الحالات الثلاث لتربط بين الجملتين، ولتؤكّد أن الجملة التي تليها تفيد معنى الحالية.

وإن كان المتكلّم يريد أن يكون النفي غير مباشر، لإضافة معنى جديد، غير موجود في الجملة التي تحوي صاحب الحال، جاء بالجملة الحالية مصدّرة بفعل مضارع منفي، وخالية من ضمير يعود على صاحب الحال، ومقرونة بالواو، لتقوم بالربط بين الجملتين؛ لأن بينهما انفصالاً في المعنى واللفظ معاً، ولا رابط بينهما بسبب خلو الجملة الحالية من ضمير يربطها بصاحب الحال، كما في قولك: يلمع البرق ولا تمطر السماء، وجاء زيد ولم تشرق الشمس، فأنت تريد أن تخبرنا عن حالة السماء وقت لمعان البرق، وعن حالة الشمس وقت مجيء زيد. ومنه قول عنترة[79]:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم

وإن كان غرض المتكلم إثبات وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً بحدث قد تمّ، ننظر، فإن كان يريد وصف ذلك الحدث وصفاً مباشراً جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل ماض، ومقرونة بـ"قد" التي تقرّب الزمن الماضي إلى الحال، ليصبح الفعل الماضي قريباً من المضارع في الدلالة على الزمن، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، يربط بين الجملتين، تقول: جاء زيد قد أتعبه السير، ومنه قول عبد الشارق بن العزى الجهني:

فـآبـوا بـالـرمـاح مـكـسـراتٍ وأُبْنا بالسيوفِ قد انحَنَينا

فإن أراد المتكلم أن يبرز الانفصال اللفظي الذي بين الجملة الحالية وصاحب الحال جاز له أن يقرنها بالواو، فيقول: جاء زيد وقد أتعبه السير. ومنه قول الشاعر[80]:

أقول وقد شدّوا لساني بنسعة: أمعشر تيم أطلقوا من لسانيا

فقد صدّر الشاعر الجملة الحالية بالواو، فكانت فاصلاً بين الجملتين،

ولكيلا يتوهّم المخاطب أنها مقول القول. والسبب في ذلك أنه طرأ تغيّر على الجملة الحالية، فقد فصل حرف التقريب "قد" بينها وبين الجملة التي تحوي صاحب الحال، ولم تعد الجملتان مستقلّتين في اللفظ متّصلتين في المعنى، كما كان الوضع حين كانت الجملة الحالية مصدّرة بالمضارع المثبت، فقد صار بينهما فاصل لفظي.

فإن قلت: فلم جاز مجيء الجملة التي فعلها ماض وغير المقترنة بـ"قد" حالية في عدد من الشواهد؟ سواء أكانت مقرونة بالواو، كما في قوله تعالى[81]: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ أم لم تكن مقرونة بها، كما في قوله سبحانه[82]: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ فالجواب أن الذي أجاز ذلك أمران: الأول وجود الضمير الذي يربط الجملة الحالية بصاحب الحال. والثاني: دلالة المقام عليها، فكأنها ظاهرة؛ لأنّ "دلالة الحال في البيان جارية مجرى دلالة اللفظ"[83]، كما يقول ابن جنّي. ولنا على صحّة ما ذهبنا إليه دليلان: الأول: أن الجملة الحالية التي تخلو من ضمير رابط يجب أن تكون مقرونة بالواو و"قد" معاً، كما ستتم الإشارة إلى ذلك بعد قليل. والثاني: مجيء الجملة الحالية مقرونة بـ"قد" في آية مشابهة للآية الأولى، وهي قوله تعالى[84]: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾.

وإن كان يريد وصف الحدث الذي تم وصفاً غير مباشر، لإضافة معنى جديد، لا تتضمّنه الجملة التي تحوي صاحب الحال، جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل ماض مسبوق بـ"قد"، وخالية من ضمير يعود على صاحب الحال، ومقرونة بالواو، لتقوم بالربط بين الجملتين؛ لأن بينهما انفصالاً في اللفظ والمعنى معاً، ولا رابط بينهما بسبب خلو الجملة الحالية من ضمير يربطها بصاحب الحال، كما في قولك: جاء زيد وقد أشرقت الشمس، فأنت تريد أن تخبرنا عن حالة الشمس وقت مجيء زيد. فلكل جملة معنى مستقل عن الثانية، وليس ثمة ضمير يربط بينهما، فكان لا بدّ من الواو لتقوم بهذه الوظيفة. ومنه قول امرئ القيس[85]:

فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضّل

فإن قلت: فلم وجب اقتران الجملة الحالية التي فعلها مضارع مثبت بالواو و"قد" في قوله تعالى[86]: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾. وما ذكرته قبل يفيد تجردها منهما؟ قلت: ذكرنا أن من حقّ الماضي أن يكون مقروناً بـ"قد"، ولما كان الفعل المضارع في الآية الكريمة معناه المضي وجب أن يقترن بها، كما وجب أن يقترن بالواو، مع أن الأصل في اقتران الماضي بالواو أن يكون جائزاً لا واجباً، لوجود انفصالين بين الجملتين، انفصال في اللفظ، وانفصال في النوع؛ إذ إنّ بين الجملتين اختلافاً من حيث الخبر والإنشاء.

وتجدر الإشارة إلى أن الفعل الماضي الجامد "ليس" إذا تصدّر الجملة الحالية لا تنطبق عليه أحكام الجملة الفعلية، فهو مجرد من الدلالة على الزمن والحدث، ولا يجوز أن يقترن بـ"قد"، وليس له من الفعلية والمضيّ إلا اتّصاله بتاء التأنيث وضمائر الرفع، كما تمت الإشارة قبل قليل. بل يعامل معاملة الجملة الاسمية، فتصدّره لها لا يغيّر شيئاً من أحكامها؛ إذ يقتصر أثره على إضافة معنى النفي إليها، تقول: أتاني زيد ليس معه أحد، وأتاني زيد وليس معه أحد، وأتاني زيد وليس الجو ماطراً.

وإن كان غرض المتكلم نفي وصف صاحب الحال في الماضي، حلّ حرف النفي محلّ حرف التقريب "قد"، وبقيت أحكام الجملة الحالية دون تغيير، فننظر، فإن كان يريد أن يكون النفي مباشراً جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل ماض منفي، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، يربط بين الجملتين، تقول: جاء زيد ما أتعبه السير، فإن أراد المتكلم أن يبرز الانفصال اللفظي الذي بين الجملة الحالية وصاحب الحال جاز له أن يقرنها بالواو، فيقول: جاء زيد وما أتعبه السير. والسبب في ذلك أنه طرأ تغيّر على الجملة الحالية، فقد فصل حرف النفي بينها وبين الجملة التي تحوي صاحب الحال، ولم تعد الجملتان مستقلّتين في اللفظ متّصلتين في المعنى، كما كان الوضع حين كانت الجملة الحالية مصدّرة بالمضارع المثبت، فقد صار بينهما فاصل لفظي. ومنه: "ويخطي وما درى" في قول أبي الأسود الذي تم الاستشهاد به قبل قليل.

وإن كان يريد أن يكون النفي غير مباشر، لإضافة معنى جديد، لا تتضمّنه الجملة التي تحوي صاحب الحال، جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل ماض منفي، وخالية من ضمير يعود على صاحب الحال، ومقرونة بالواو، لتقوم بالربط بين الجملتين؛ لأن بينهما انفصالاً في اللفظ والمعنى، ولا رابط بينهما بسبب خلو الجملة الحالية من ضمير يربطها بصاحب الحال، كما في قولك: جاء زيد وما طلعت الشمس، فأنت تريد أن تخبرنا عن حالة الشمس وقت مجيء زيد.

فإن كان غرض المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً ثابتاً جاء بالجملة الحالية اسمية، ثم ننظر، فإن أراد أن يكون هذا الوصف مباشراً، جاء بالجملتين منفصلتين في اللفظ، متّصلتين في المعنى اتّصالاً تامّاً، وذلك بأن يشمل حكم المسند في الجملة الأولى الجملة الثانية، ويكون الضمير العائد على صاحب الحال في صدرها، ليكون قادراً على الربط بين الجملة الحالية وصاحبها، سواء أكان صدرها مبتدأ أم شبه جملة تتعلّق بخبر مقدم محذوف، فمن الأول: جاء زيد دمعه منهمر، فأنت تخبر عن حال زيد وقت مجيئه، وحكم المجيء منسحب على زيد، وعلى انهمار الدمع، ومنه قول سلامة بن جندل:

ولولا جَنانُ الليل ما آبَ عامرٌ إلى جعفر سِربالُهُ لم يُمَزَّقِ

ومن الثاني: جاء زيد في عينه دمع، فأنت تخبر عن حال زيد وقت مجيئه، وحكم المجيء منسحب على زيد، وعلى كونه في عينه دمع، فكأنك تريد أن تخبر خبراً واحداً. ومنه قول بشار:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي عليَّ سوادُ

فإن أراد المتكلم أن يضيف إلى الجملة فضل تأكيد على الفصل اللفظي الذي بين الجملة الحالية وصاحبها جاز له أن يقرنها بالواو، فيقول: جاء زيد ودمعه منهمر، وجاء زيد وفي عينه دمع؛ لأن هذا الضمير يكفي للربط بين الجملتين، فإذا تأملت قولك: جاء زيد باكياً، وقولك: جاء زيد دمعه منهمر، وجدتهما متماثلين في المعنى، والفرق بينهما أن وصف حال زيد في الجملة الأولى كان عامّاً موجزاً، فجاء في لفظة واحدة، بينما كان وصفه في الجملة

الثانية خاصّاً مفصّلاً دالاً على الثبوت، ومنصباً على المسند إليه (الدمع)، فجاء في جملة اسمية، وهذا ينطبق على قولك: جاء زيد في عينه دمع.

وإن أراد أن يكون هذا الوصف غير مباشر جاء بالجملتين متّصلتين في المعنى اتّصالاً ناقصاً، بينهما شبه انقطاع، وأصبح اقتران الجملة الحالية بالواو غالباً بعد أن كان جائزاً، ويتبدّى الاتّصال الناقص في موضعين، الأول: أن يكون حكم المسند في الجملة الأولى لا يشمل الجملة الثانية، كما في قولك: جاء زيد وأهله نائمون، فالمجيء مقتصر على "زيد" وحده، ولا ينسحب على أهله، لكن الضمير يبقي بين الجملتين شيئاً من الاتّصال، ومنه قول أبي فراس[87]:

بدوت وأهلي حاضرون لأنني أرى أن داراً لست من أهلها قفر

والثاني أن يكون الضمير في عجزها، كقولك: جاء زيد ودمع في عينه؛ لأن الضمير الذي يربط بين الجملتين ابتعد عن صاحب الحال، وأصبحت قدرته على الربط بين الجملتين ضعيفة، فيغلب اقتران الجملة بالواو للتعويض عن نقص الاتّصال المعنوي بينهما. فأنت إذا أسقطت الواو في الموضعين السابقين، فقلت: جاء زيد أهله نائمون، وجاء زيد دمع في عينه، رأيت الكلام لم يحسن حسنه وهو مقرون بالواو. وقد يجتمعان؛ أي: كون حكم المسند في الجملة الأولى لا يشمل الجملة الثانية، وكون الضمير في عجزها، كما في قولك: جاء زيد وفي المسجد صديقه، وجاء الحجيج وعيوننا ناظرة إليهم، ورحل الجنود وعين الله ترعاهم. فتكاد الحاجة إلى الواو تصل إلى درجة الوجوب.

وإن كان غرض المتكلم وصف المسند لا وصف صاحب الحال جاء بالجملة الحالية مستقلّة عن الجملة التي تحوي صاحب الحال، وخالية من ضمير يعود عليه، ومقرونة بالواو؛ لأن بين الجملتين انفصالاً في اللفظ والمعنى معاً، وليس ثمة رابط بينهما، كما في قولك: جاء زيد والسماء صافية، فأنت تريد أن تصف حال مجيء زيد لا حال زيد، فتخبرنا عن حال السماء وقت مجيئه. فلكل جملة معنى مستقل عن الأخرى، وليس ثمة ضمير يربط بينهما، فكان لا بدّ من الواو للربط والتعويض عن الانفصال المعنوي بينهما. ومنه جملتا "القنا يقرع القنا"، و"وما في الموت شك لواقف" في قول المتنبي[88]:

بناها فأعلى والقنا يقرع القنا وموج المنايا حولها متلاطم
وقفت وما في الموت شك لواقف كأنّك في جفن الردى وهو نائم

وتجدر الإشارة إلى ثلاثة أمور: الأول: أنه قد يقول قائل: إنك ذكرت أن الواو قد غلبت في نحو: جاء زيد وأهله نائمون؛ لأن بين الجملتين شبه انقطاع في المعنى، وأن الضمير يبقي بين الجملتين شيئاً من الاتّصال، فإن خلت الجملة من الضمير، نحو: جاء زيد والأهل نائمون؛ فهل يصبح الانقطاع بينهما تاماً؟ وتكون مماثلة لقولك: جاء زيد والسماء صافية. والجواب أن الانقطاع لا يكون تاماً، وأن الجملتين غير متماثلتين؛ لأن "أل" الداخلة على كلمة "أهل" في المثال الأول نائبة عن ضمير الغائب[89]، فهي تقوم مقامه في الربط بين الجملتين، أما الجملة الحالية في المثال الثاني فليس فيها ضمير رابط، ولا يمكن تقديره؛ لأن الجملتين منفصلتان لفظاً ومعنى.

والثاني: قد يقول آخر: إنك ذكرت أنه إن كان غرض المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً مثبتاً، جاء بالجملة الحالية اسمية تحوي ضميراً يعود على صاحب الحال، فاقترانها بالواو جائز، لكننا نجد أنها إذا كانت مصدّرة بضمير صاحبها كان اقترانها بالواو واجباً، كما في قولك: جاء زيد وهو مسرع، وقوله تعالى[90]: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾، على الرغم من توافر الشروط التي أشرت إليها، فما تفسير ذلك؟ الجواب أنه تمت الإشارة قبلُ إلى أنه إن كان غرض المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مجملاً موجزاً مباشراً جاء بالحال اسماً مفرداً مشتقّاً، كما في قولك: جاء زيد مسرعاً، فنكون أمام خبرين متّصلين في جملة واحدة، أو جاء بها جملة فعلية فعلها مضارع، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، كما في قولك: جاء زيد يسرع، فنكون أمام خبرين متّصلين في جملتين. فإن أراد المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً مؤكّداً مثبتاً، ومستقلاً عن صاحب الحال، ليظهر على شكل صورة أمام المخاطب، جاء بتينك الجملتين مصدّرتين بالضمير والواو معاً، فقال: جاء زيد وهو مسرع، أو جاء زيد وهو يسرع، فقد أصبحت الحال في الجملتين اسمية، تدل على الثبوت، ومصدرة بضمير منفصل يؤكد صاحب الحال، مخبرٍ عنه بما

كان حالاً مفردة في المثال الأول، وبما كان جملة فعلية حالية يمتنع اقترانها بالواو في المثال الثاني، ومقرونة بالواو لإظهار الاستقلال؛ لأنك إن حذفت الواو والضمير منهما عادت الحال مفردة في الأولى، وفعلية فعلها مضارع، وفيها ضمير يربطها بصاحب الحال في الثانية، كما كانتا في الأصل.

والثالث: أنه إن كان المراد من الجملة الحالية توكيد صاحب الحال أو إتمام معنى السياق الذي جاءت فيه، امتنع اقترانها بالواو مهما كان نوعها للحفاظ على ما بينهما من اتصال، فمن الأول قوله تعالى[91]: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، وقول امرئ القيس[92]:

خالي ابن كبشةَ قد علمت مكانه وأبو يزيد ورهطه أعمامي

فالجملتان الحاليتان "لا ريب فيه" الاسمية، و"قد علمت مكانه" الفعلية جاءتا مؤكّدتين لصاحب الحال فامتنع اقترانهما بالواو. ومن الثاني قول الشاعر[93]:

مالي أراكم نياماً في بُلهنية وقد ترون شهاب الحرب قد سطعا؟

وقوله تعالى[94]: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾، وقول أحدهم: "مالكم تكأكأتم عليّ كتكأكُئكم على ذي جنة؟". وقوله سبحانه[95]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، فالجمل الحالية "أراكم نياماً" الفعلية المصدّرة بمضارع مثبت، و"لا أرى الهدهد" الفعلية المصدّرة بمضارع منفي، و"تكأكأتم" الفعلية المصدّرة بماض مثبت، و"إذا قِيل لكم انفروا في سبيل الله اثّاقلتم إلى الأرض؟" الشرطية، جاءت كل منها لتتم معنى ما قبلها فامتنع اقترانها بالواو.

نستنتج مما سبق أنه إن كان غرض المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً جاء بها جملة. فإن كان غرضه وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً مباشراً متجدّداً جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل مضارع مثبت، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، وإن أراد نفي ذلك الوصف، أو أراد إثباته أو نفيه في الماضي بشكل مباشر جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل مناسب

لكل مما سبق، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال. فإن أراد المتكلم أن يبرز الانفصال اللفظي الذي بين الجملة الحالية وصاحب الحال فيها جاز له أن يقرنها بالواو. وإن كان غرضه نفي ذلك الوصف أو إثباته أو نفيه في الماضي بشكل غير مباشر جاء بالجملة الحالية فعلية مصدّرة بفعل مناسب لكل مما سبق، وخالية من ضمير يعود على صاحب الحال، ومقرونة بالواو.

وإن كان غرض المتكلم وصف صاحب الحال وصفاً مفصّلاً ثابتاً جاء بالجملة الحالية اسمية، فإن أراد أن يكون هذا الوصف مباشراً، جاء بالجملتين منفصلتين في اللفظ، متّصلتين في المعنى اتّصالاً تامّاً، وذلك بأن يشمل حكم المسند في الجملة الأولى الجملة الثانية، ويكون الضمير العائد على صاحب الحال في صدرها، فإن أراد المتكلم أن يضيف إلى الجملة فضل تأكيد على الفصل اللفظي الذي بين الجملة الحالية وصاحبها جاز له أن يقرنها بالواو. وإن أراد أن يكون هذا الوصف غير مباشر جاء بالجملتين متّصلتين في المعنى اتّصالاً ناقصاً، وذلك بأن يكون حكم المسند في الجملة الأولى لا يشمل الجملة الثانية، أو يكون الضمير في عجزها، فيصبح اقتران الجملة الحالية بالواو غالباً بعد أن كان جائزاً، وإن كان غرض المتكلم وصف المسند لا وصف صاحب الحال جاء بالجملة الحالية مستقلّة عن الجملة التي تحوي صاحب الحال، وخالية من ضمير يعود عليه، ومقرونة بالواو؛ لأن بين الجملتين انفصالاً في اللفظ والمعنى معاً، وليس ثمة رابط بينهما.

الخاتمة: كان القسم الأول من هذا البحث ميداناً لعرض ما جاء به الجرجاني من أحكام الصناعة النحوية، وأحكام الوصل والفصل، تلا ذلك مناقشة لتلك الأحكام، وتبيان أن الجرجاني قد حاول أن يطبق على الجملة الحالية معيار الوصل والفصل الذي توصّل إليه، ثم تم الانتقال إلى وضع تصور يكاد يشمل جميع حالات الجملة الحالية، نميل إلى الاعتقاد بأنه يمكن أن يكون اللبنة الأولى في بناء صرح نحوي جديد، يُعلي شأن المعنى والاستعمال اللغوي الفصيح، ترى سماءه صافية، لا تكدّر صفاءها غيوم خلافات النحاة واختلافاتهم، منطلقه بيان ما يحمله كل جزء من أجزائه من سمات جمالية حين

يرد في أسلوب أدبي رفيع، وغايته محاولة الوصول إلى معرفة أسرار الإعجاز الأسلوبي في القرآن الكريم، رائدنا في الوصول إلى ما نصبو إليه العلّامة الجرجاني الذي مهّد لنا هذا السبيل، سائلين المولى أن يسدّد الخطا وينير الفكر، إنه نعم المولى ونعم النصير. والحمد لله رب العالمين.

الهوامش والمراجع

(1) الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، قرأه، وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة: المدخل في دلائل الإعجاز، ص9.

(2) ينظر: بدوي، أحمد: **عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية**، ط2، القاهرة: أعلام العرب، فهو لم يضع كتاب "دلائل الإعجاز" بين مؤلفات الجرجاني النحوية، ص30–34.

(3) وضع بدوي الكتاب بين المؤلفات في "إعجاز القرآن" و"البلاغة". ص51–67. أما الدكتور عبد الفتاح لاشين فقد نفى أن يكون كتابا عبد القاهر المذكوران كلاهما موضوعين في النحو، مؤكّداً أنهما في علم البيان، مستدلاً على صحة ما ذهب إليه بأن الجرجاني بيّن هدفه في فاتحة كتابه "دلائل الإعجاز"، وأعلن أنه يؤلف في علم البيان، فقال متحدّثاً عن شرف هذا العلم: "هو أرسخ أصلاً وأبسق فرعاً وأحلى جنى وأعذب ورداً وأكرم نتاجاً وأنور سراجاً من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً يحوك الوشي"، فعبد القاهر بيّن أنه لم يؤلف في النحو، وإنما ألّف في البيان. (لاشين، عبد الفتاح: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، الرياض، ص236). والحق أن الباحث الكريم قد قوّل الجرجاني ما لم يقله، فكلامه الذي استدلّ به جاء في معرض الإشادة بالعلم عامّة، وبعلم البيان خاصّة، ولا إشارة فيه إلى أن موضوع الكتاب هو علم البيان. (الدلائل، ص5).

(4) يستثنى من ذلك فريق من النحاة، لعل أبرزهم الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الذي ذكر في كتابه "**النحو والدلالة**، ط1، القاهرة، 2000م" أن الجرجاني كان نحوياً خالصاً، له بالنصوص بصر، وبالأساليب فقه، وبتفسيرها ولوع. (ص27)، وأنه قد تحدّث عن التفسير الدلالي للجملة على مدى كتاب بأكمله، هو دلائل الإعجاز. (ص99).

(5) دلائل الإعجاز، المدخل في دلائل الإعجاز ص3.

(6) دلائل الإعجاز، ص202، وما بعدها.

(7) المرادي: **شرح الألفية لابن مالك**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ج1، ط1، بيروت: 2007، ص376. ويضيف أنه يُشترط وجود ضمير رابط.

(8) الآية 2 من سورة البقرة.

(9) دلائل الإعجاز، ص 227.

(10) دلائل الإعجاز، ص203، و**ديوان بشار بن برد**، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، مراجعة:

محمد شوقي أمين، ج3، القاهرة، 1957، ص49. والبازي: الصقر، والمراد بالشطر الثاني: خروجه في سواد الليل.

(11) دلائل الإعجاز، ص203، و**ديوان أمية بن أبي الصّلت**، جمعه: بشير يموت، بيروت: 1934، ص52، وفيه مرتفعاً.

(12) هو وائلة بن خليفة السدوسي يهجو عبد الملك بن المهلب بن أبي صفرة، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق: حسن السندوبي، ج1، القاهرة: 1932، ص237، وفيه: أبو واثلة. ينظر دلائل الإعجاز، ص203.

(13) دلائل الإعجاز، ص 203.

(14) **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طهران، 1978. 2/ 41-42.

(15) نسب البغدادي البيت إلى الأعشى، وهو من قصيدة مدح بها قيس بن معد يكرب الكندي، شبّه في أولها محبوبته بالدرّة، مبيّناً كيفية استخراجها من البحر. (الخزانة 1/ 545) وليس في ديوانه، ونسبه كل من ابن السكيت وابن السيّد البطليوسي إلى المسيب بن علس. (ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمود محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة: 1970، ص241. والبطليوسي، ابن السيد: **الاقتضاب في أدب الكتاب**، تحقيق: مصطفى السقّا وحامد عبد المجيد، القاهرة، 1996، القسم الثالث، ص220)، وينظر: ابن يعيش: **شرح المفصّل**، ج2، بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة المتنبّي، ص65. ودلائل الإعجاز، ص 203.

(16) دلائل الإعجاز، ص204، و**ديوان سلامة بن جندل**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، ص178. وفيه: "سواد" بدل "جنان"، و"لم يُخرّق" بدل "لم يُمزّق". وجنان الليل ما يستُرك من ظلمته، والسربال: القميص أو الدرع.

(17) دلائل الإعجاز، ص204. وذكر الأستاذ شاكر أن البيت ينسب للأخطل، وليس في ديوانه. وبالعودة إلى الديوان وجدنا أن محققه قد أورد البيت في ذيل الديوان، ص580، ضمن الأبيات المنسوبة للأخطل، وأشار في الحاشية إلى أن البيت رواية محرّفة للبيت 13 من القصيدة ذات الرقم 7. وبالعودة إلى ذلك البيت وجدناه ص71، وتبيّن أن التحريف قد وقع في الكلمة الأخيرة منه، وهي "الحسب" بدلاً من "الكرم"، فرويّه الباء، وليس الميم.

(18) سيبويه، عمرو بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج1، ط1، بيروت: عالم الكتب، ص391-392.

(19) شرح الرضي على الكافية، ج2، ص42.

(20) الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، ط3، بيروت، 1972، ص656، وص833.

(21) قباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط5، حلب: دار القلم العربي، 1989، ص187.

(22) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم الهريدي، ج2، مكة المكرمة: دار المأمون للتراث، ص760.

(23) الكتاب، ج1، ص394. وقد جاء فيه نقلاً عن الخليل أنه يجوز أن تقول: بعت داري الذراعان بدرهم، بالرفع؛ لأنه لا يجوز أن تجعله معرفة، وتجعله حالاً، فلما قبح ذلك جُعل بمنزلة قولك: لقيته يدُه فوق رأسه.

(24) دلائل الإعجاز، ص204.

(25) **ديوان علقمة بن عبدة**، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقّال ودريّة الخطيب. مراجعة: فخر الدين قباوة، ط1، حلب: 1969، ص73، وفيه: يوم تجيء به الجوزاء. والمقتضب، ج2، ص272. وقتود الرحل: خشبه وأدواته، ويسفعني: يلسعني بشمسه الحارّة، وقديديمة: تصغير قُدّام، ومسموم: شديد السموم، وهي الريح الحارّة.

(26) أبو دؤاد يصف فرساً. الأصفهاني، أبو الفرج: **الأغاني**، ج16، القاهرة: 1992، ص376. أحوذي: خفيف سريع، وذو ميعة: ذو نشاط في عدوه، وإضريج: كثير العرق، وهو مما يُحمد في الخيل.

(27) الآية 6 من سورة المدّثر.

(28) الآيتان 17–18 من سورة الليل.

(29) الآية 186 من سورة الأعراف.

(30) دلائل الإعجاز، ص 205. ذكر الدكتور أبو الفتوح في بحثه "الجملة الحالية في القرآن الكريم: إحصاء ودراسة" أن الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع مثبت قد جاءت مقرونة بالواو، وتكررت في القرآن كله اثنتين وعشرين مرة خلافاً لما أجمع عليه النحاة، وأقره الجرجاني. لكنّ الآيات الكريمة التي استدل بها على جواز اقتران هذه الجملة بالواو مختلفة عن تلك التي بنى عليها النحاة قاعدتهم؛ إذ لا تقبل هذه الآيات الكريمة نزع الواو المقترنة بالمضارع بعدها، كما لا تقبل شواهد النحاة دخول الواو عليها، يضاف إلى ذلك اعتراف الباحث الكريم أن الجمل الحالية التي ساقها يحتمل كل منها إعراباً آخر على الأقل. ثم يعقّب بالقول: إن الواو في الآية: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ﴾ "البقرة 91" جاءت بتأثير معنى مراد في الآية، فالمعاني تحدد البنية الشكلية في نظم الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ أي نؤمن بالتوراة. وقوله: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ﴾، أي يكفرون بما سواه أو بعده من القرآن، فبين قوله "نؤمن"، وقوله "يكفرون" تضادّ وتغاير، أي بين الإيمان والكفر، وهذا واضح. فالباحث الكريم يحاول أن يسوّغ اقتران جملة "يكفرون" بالواو، لكنه لم يقنعنا بما ذهب إليه؛ إذ لم يبين لنا ما علاقة التضادّ والتغاير باقتران الجملة الحالية بالواو. ويضيف أنه لا يجوز حذف الواو؛ لأنه يلزم عليه أن يكون لفظ الفعل في جملة الحال "نكفر"؛ لأنه ليس هذا هو المراد من الآية، إذ المراد: قالوا ذلك والحال أنهم يكفرون بما وراءه. واستدل على صحة ما ذهب إليه بما جاء في البحر المحيط من أن جملة "ويكفرون" جملة **استؤنف** بها الإخبار عنهم. كما أنه لا يجيز تقدير الضمير قبل الفعل "يكفرون"؛ لأن المعنى يكون على أن غيرهم لم يكفر، والحال غير ذلك، فقد كان هناك كفار يعبدون الأصنام. وينتهي إلى القول: إن الواو جاءت للإشارة إلى استئناف كلام جديد مسند إليهم أيضاً، إذ الحال كالخبر، وهو كفرهم بالقرآن. واللافت في قوله هذا أنه استدل على حاليتها بما جاء في البحر المحيط، وهو أنها جملة

استؤنف بها الإخبار عنهم، وهذا يعني أنها استئنافية، بينما أغفل ما أجازه أبو حيّان، وهو أن تكون حالية، العامل فيها "قالوا"، أي: وهم يكفرون. (البحر المحيط: 1/ 475). ويتابع قائلاً: فكل هذا من الصناعة اللفظية عند النحاة، ولكن النص يهدم القياس والقاعدة". لكنّنا نلفت نظر الباحث الكريم إلى أن النحاة قد توصلوا إلى هذه القاعدة نتيجة استقرائهم للكثير من الشواهد، ونعتقد أنه لو توقف عند قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ (عبس: 8-10)، ورأى أن الجملة الحالية الأولى: "يسعى" جاءت مجردة من الواو لأن فعلها مضارع مثبت، وأن الثانية "وهو يخشى" جاءت مقرونة بالواو لأنها اسمية مقرونة بضمير صاحبها، وأن الضمير إذا حذف انتقلت الجملة من الحال إلى العطف، لخفف من حدة هذا الهجوم. ثم حاول أن يخرج الجرجاني من دائرة هجومه، لكن محاولته لم تكن مقنعة على الرغم من أنه قد علّل ذلك الإخراج بأن الجرجاني لا يقصد ما يريده النحاة، وأنه كان يتحدث عن وقوع المضارع بعد واو الحال، فيبين أن الكلام في هذه الحال لا يستحق أن يكون بليغاً حتى يسابق معناه لفظه، وذلك إنما يتأتى إذا كان الفعل مبنيا على اسم قبله، ظاهراً كان هذا الاسم أو مضمراً. (مجلة جامعة الملك سعود، م3، الآداب "1"، ص96-98). ونميل إلى الاعتقاد بأننا لو ذهبنا إلى ما يقتضيه المعنى، وأخذنا بالمبدأ الذي يقول: إن عدم التقدير أولى، لقلنا: إن جملة "يكفرون" ليست حالية، وإنما هي معطوفة على جملة "قالوا"؛ لأن معناها المضي، أي: قالوا وكفروا، وإنما جاءت بصيغة المضارع لاستحضار الصورة أمام القارئ لتكون أكثر تأثيراً. ينظر: الدلائل، ص206.

(31) ابن مالك: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، 1967، ص112.

(32) الآية 5 من سورة الصف.

(33) ابن مالك: **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ص338.

(34) **ديوان عبد الله بن همام السلولي**، تحقيق: وليد السراقبي، ط1، دبي: 1996، ص85. الهاء في "أظافيره" تعود على الأسد في البيت السابق، و"مالك": اسم رجل. ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمود محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة: 1970، ص231، والتبريزي، الخطيب: **تهذيب إصلاح المنطق**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، بيروت: 1983، ص 525.

(35) دلائل الإعجاز، ص206.

(36) البيت لشمر بن عمرو الحنفي، ينظر: الأصمعي، عبد الملك بن قريب: **الأصمعيّات**، تحقيق: محمود محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط3، مصر: دار المعارف، رقم: 38، ص126. والكتاب، ج3، ص24، وابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج3، ط2، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، ص339.

(37) دلائل الإعجاز، ص206. ويستدل الجرجاني على صحة ما ذهب إليه بجواز مجيء الفاء مكان الواو في مثل هذا ببعض ما قاله عبد الله بن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي حصنه، وهو قوله: "فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف"، فقد عطف المضارع "أضربه" بالفاء

على الماضي "أهويت، لأنه في المعنى ماض، والمراد: فأهويت فضربت، معلّلاً مجيئه بصيغة المضارع استحضاره في الذهن، وكأنه يحدث الآن.

(38) شرح الكافية الشافية، ج2، ص762، وشرح الألفية لابن مالك للمرادي، ج1، ص375.

(39) دلائل الإعجاز، ص207. **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق: عبد الله الجبوري وخليل العطية، ط1، بغداد، 1970، ص22، وفيه: وما. والأزهري، خالد: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص392. والهاء في "أكسبته" تعود للظبي المذكور في البيت السابق، ويعني به فتاة خطبها، فلم تقبل به لسواد لونه، وتزوّجت رجلاً ذا يسار، ولكنّه وضيع النسب. والورق البيض: الفضّة.

(40) شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص392، وفيه: و"لا ينهنهني".

(41) دلائل الإعجاز، ص208.

(42) دلائل الإعجاز، ص208.

(43) **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط2، بغداد، 1964، ص47، وفيه: فما يدري، فكيف. والنوك: الحمقى، واحده أنوك.

(44) البيت لعكرشة العبسي يرثي بنيه، وهو في: المرزوقي: **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: عبدالسلام هارون وأحمد أمين، القاهرة: 1951، ص1055.

(45) الأغاني، ج13، ص34.

(46) الأغاني، ج6، ص43-44.

(47) دلائل الإعجاز، ص208.

(48) دلائل الإعجاز، ص209.

(49) التسهيل، ص113.

(50) دلائل الإعجاز، ص209.

(51) البيت لخُندُج بن خُندج المري، التبريزي: **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج4، القاهرة: ص160. ومخايله: علاماته.

(52) البيت لعبد الشارق بن العزى الجهني، شرح الحماسة للتبريزي، ج2، ص229-234.

(53) هو أحد الخوارج يصف أصحابه. **شعر الخوارج**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ص222، وفيه: يمضون. وديوان الخوارج، ص225، وفيه: يمضون..إلى الدعا. الجفون: أغمدة السيوف.

(54) الآية 90 من سورة النساء.

(55) المقتضب، ج4، ص125-123. وقد عدّ محققه د. عضيمة ذلك جرأة من المبرد، فقد رأى أن صنيعه هذا يُشعر بأن قراءة "حصرت" بالتاء المفتوحة ليست بصحيحة، مع أن القرّاء السبعة اتّفقوا عليها (المقتضب، ج4، ص123). والذي نميل إليه أن المبرد لم يقصد التجرؤ على

قراءة صحيحة، وإنما أراد أن يبيّن أن هذه القراءة هي الصحيحة من حيث موافقتها لما يراه من أحكام الصناعة النحوية.

(56) دلائل الإعجاز، ص210.

(57) الأرسان: الحبال، والرشاء: حبل الدلو، والقليب: البئر.

(58) ذكر ابن هشام أن ابن السرّاج والفارسي وابن شُقير وجماعة قد ذهبوا إلى أن "ليس" حرف، لكنّه رجّح فعليته، ودليله اتّصاله بتاء التأنيث وضمائر الرفع. مغني اللبيب، ص387.

(59) **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة، 1936، ص172. وفيه: فإني.... اللوابد.

(60) دلائل الإعجاز، ص211.

(61) **ديوان ابن الرومي**: تحقيق: حسين نصار، ص2315.

(62) دلائل الإعجاز، ص212.

(63) ذكر الدكتور أبو الفتوح في بحثه المشار إليه في الحاشية رقم (30) أن الجملة الحالية الاسمية المصدرة بالضمير قد تأتي غير مقرونة بالواو، ومثل لها بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ "البقرة: 39"، فهو يرى أن جملة "هم فيها خالدون" يجوز أن تكون خبرا ثانيا للمبتدأ "الذين"، وأنه لا مانع من جعلها حالاً، وأنه لو طبّق الكلام القائل بضرورة وجود الواو ما جاز للبعض أن يجعلها حالاً. ثم حاول أن يعلل جواز مجيئها حالية، فقال: "فإذا أردنا أن نطبق كلام عبد القاهر الجرجاني في أنه تلزم الواو مع الضمير الذي تصدّر جملة الحال نقول: إن الواو قد تأثرت بوحدة لغوية أخرى في الكلام، ألا وهي اسم الإشارة في قوله تعالى "أولئك أصحاب النار"، فاسم الإشارة في هذه الآية قام بوظيفة الواو، حيث إن "هم" في قوله تعالى: "هم فيها خالدون" أريد به "أولئك"، "الذين"، والواسطة بين الضمير "هم" وبين "الذين" في أول الآية هي "أولئك" اسم الإشارة. (مجلة جامعة الملك سعود، م3، الآداب "1"، ص70–71). لكننا إذا كنا نوافق الباحث الكريم على جواز أن تكون جملة "هم فيها خالدون" حالية، فإننا نخالفه في تعليل ذلك؛ لأن صاحب الحال ليس الاسم الموصول "الذين"، بل "أصحاب النار"، وعليه فإن اسم الإشارة "أولئك" لا يمكن أن يقوم بوظيفة الواو، وإنما الذي أجاز أن تكون الجملة الحالية المصدرة بضمير غير مقرونة بالواو، هو إفادتها معنى التوكيد، لأن المراد: خالدين فيها، والدليل على ذلك قوله تعالى في آية أخرى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ "الأحقاف: 14". وقد سبقت الإشارة إلى أن الجرجاني قد نص على أن الجملة الحالية يمتنع اقترانها بالواو إذا كانت تحمل معنى التوكيد. (ينظر ص5 من البحث). يضاف إلى ذلك أن الباحث قد أشار إلى وجوب امتناع الواو مع الجملة الاسمية الحالية المؤكدة (ص87)، وأن أبا حيان في شرحه لتلك الآية، وقد عاد إليه الباحث الكريم، ذكر أن هذه الجملة قد جاءت للتوكيد. (البحر المحيط 1/ 324. أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت). وهذا يعني أن ما ذهب إليه

النحاة، ومنهم الجرجاني، من أن الجملة الحالية الاسمية المصدرة بالضمير يجب أن تكون مقرونة بالواو، صحيح.

(64) الآية 193 من سورة الأعراف.

(65) ذكر الأنباري أن الأخفش أجاز أن يكون الاسم المرفوع بعد شبه الجملة فاعلاً لها سواء أكانت معتمدة أم لا، أما سيبويه فيجيز ذلك إذا كانت معتمدة. الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ط4، القاهرة، 1961، ص51–57. وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني أورد في أثناء مناقشته قول سيبويه: "مررت برجل معه صقر صائد به غداً، دون أن ينسبه إليه، ففعل الأستاذ شاكر ذلك مبيّناً أنه في الكتاب، ج1، ص241، وأضاف: "ولكن ليس فيه كلمة "غداً" فيُحقق". الدلائل، ص 220. وبعد التحقيق تبيّن أنه موجود في الكتاب في الجزء المذكور، لكن في ص243.

(66) البيت لسعد بن ناشب المازني، شرح الحماسة للتبريزي، ج1، ص70.

(67) دلائل الإعجاز، ص215–218.

(68) الأول مطلعه: فاشرب هنيئاً، والثاني: لقد صيرت، والثالث: نصف النهار، والرابع: ولولا جنان.

(69) دلائل الإعجاز، ص221.

(70) دلائل الإعجاز، ص214.

(71) المقتضب، ج4، ص125. مررت برجل زيد خير منه.

(72) السكري، أبو سعيد: **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار فراج، مراجعة: محمود شاكر، القاهرة، ص807.

(73) **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، بغداد، 1962، ص 121–123.

(74) الكتاب، ج1، ص391.

(75) الآية 77 من سورة طه.

(76) الكتاب، ج3، ص98.

(77) ينظر شرح ألفية ابن مالك للمرادي، ج1، ص375.

(78) الآية 6 من سورة المدّثر.

(79) **شرح ديوان عنترة**: تحقيق: عبد المنعم شلبي، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص154.

(80) البيان والتبيين، ج2، ص211.

(81) الآية 8 من سورة مريم.

(82) الآية 65 من سورة يوسف.

(83) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري، ص121–123.

(84) الآية 40 من سورة آل عمران.

(85) **ديوان امرئ القيس**: تحقيق: حسن السندوبي، ط5، القاهرة، ص37.

(86) الآية 5 من سورة الصف.

(87) **ديوان أبي فراس الحمداني**: رواية ابن خالويه، بيروت: دار صادر، 1959، ص158.

(88) ديوانه، ص101-96.

(89) قلنا إنها نائبة عن ضمير الغائب لوجود قرينة لفظية، وهي كلمة "زيد".

(90) الآية 43 من سورة النساء.

(91) الآية 2 من سورة البقرة.

(92) ديوانه، ص 203.

(93) **ديوان لقيط بن معمر الإيادي**، تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة، بغداد، ص41.

(94) الآية 20 من سورة النمل.

(95) الآية38 من سورة التوبة.

The Adverbial Clause in *Dalael Al-Ejaz*

Mahmoud Anees

This study is concerned with Al-Jerjani's presentation of the adverbial clause in his book, *Dalael Al-Ejaz*. He starts presenting the rules which he has drawn from his syntactic repertoire. These rules state that if the adverb is a nominal clause it comes adjunct to 'waw', provided the subject is a disjoined pronoun and the predicate is not a phrase preceding the subject. If the subject is a disjoined pronoun the adverb should be connected with 'waw'. If the predicate is a phrase preceding the subject the adverbial clause often comes without 'wa'. If the adverb is a verb clause it should not be connected with 'waw' in case the verb is affirmative present. However, it can be connected with 'waw' if the verb is a negative present or an affirmative and negative past.

Al-Jerjani later states the rule he has arrived at. The rule says that the adverbial clause, being independent of 'waw', should be a constituent linked to the previous sentence, as if the two sentences are one. The rule also says that the adverbial clause, connected with 'waw', should be separated from the previous sentence. Besides, the nominal clause, being an adverbial, should be connected with 'waw'. Whatever is contrary to what has been stated needs an interpretation. Al-Jerjani then presents the ways he has followed in balancing the extracted rule and the rules mentioned previously.

Having discussed Al-Jerjani's vision, the study presents an idea about the adverbial clause and its rules, stemming from the nature of language. Such a vision sides with the meaning which the speaker wishes to express and does not submit to any of the restrictions imposed by the syntactic process. The vision indicates the places where the verbal and nominal clauses should be connected with 'waw', the places where they should not be connected with 'waw', and the places where connection is both possible or not. Such a vision is the cornerstone on which a new syntactic structure is to be built. Being as such, this vision elevates the meaning and proper eloquent use of language, in which case syntax will be more vitalised and it would get rid of petrification and passivity.